فذكرها لكون مضرا لاشعاره الى اعتبار بعضها في الاربعة لا
كلها مثلا اذا ارجنا ان يجمع شروط القلوم والركوع و
القوم وجب معا وجب ان نقول وطابطة شرائط الاربعة
انه ان تابد من الوضوء والمضاب وعدم الاكل والاستطاعة با
راء الواو الدالة على تحققه وان قلنا وطابطة شرائط الاربعة
انه ان تابد اما من الوضوء والمضاب الخ بلفظ اما واو لكان غلطا
قطعا نعم يجب ان يذكر لفظه اما واو في عد شروط الكمل
الثاني يجب ذكره وفي عد شروط الكمل الرابع لا ضرر على ما
مر من قبل حسن عد الشروط تفصيلا لكن لا كهذه الطريقة كما
لا يخفى فان علت هذه ففيه ما تعلمه الخلو قد ذكرت من
صلاة قبلي وهم يوردون لعطف اما واو فيها كقولهم ريد اما لا
شجاع واما لا تجاع على ما وشحوا به كتبهم على هذا الحسبة
لمحال الاعتراض وتسليم لو فانه يد لا شجاع ولا تجاع معا صحيح ان
ذكر الواو والواصلة فاخا ويد عرفنا محمد ناه لكن مغلطا فاعلم ان
حاصل معنا عبان المصنف وجمل شرحها ان الظابط الذي يدور
فيه جميع ضرائط انتاج الاشكال الاربعة باسرها ويستنبط
منه بتمامها ما عدى شرائط الشكل الرابع نحب الجمع فانه لما

سكت عنها في السابق لم يشر اليها في الظابط انه لا يد فيها
اما من كلمة مقدمة يكون الاوسط فيها موضوعا وهي الشكل
الشكل الاول وصغرى الشكل الثالث وكبراه معا وصغرى
الشكل الرابع مع ملاقاة الاوسط للاصغر بالفعل كما في الشكل
الاول والثالث او مع حمل الاوسط على الاكبر وايجابا ايضا كما
في الشكل الرابع واما من كليه معدمة يكون الاكبر فيها موضوعا
وهي كبرى الشكل الثاني والرابع مع الاحلال في الكيف اما
مطلقا كما في الشكل الثاني او مع تعدد وهو عدم ايجاب
احد المقدمين مع كلية الصغرى كما في الشكل الرابع ومع منافاة
نسبته وصف الاوسط الى وصف الاكبر لنسبته وصف الاوسط
الى الذات الاصغر فقوله الى وصف متعلق بقوله لنسبته وقوله
لنسبته متعلق بقوله منافاة وقوله الى الذات متعلق بقوله نسبته
وانما وصف المضيف الاوسط بالاكبر بالوصف وقيد الاصغر
بالذات لان الاصغر هو موضوع المطلوب فلا يكون الا الذات
محلا للاوسط والاكبر فانهما وصفان لهما حصوصا في موضوعه هذا
ما حطر ببالي في شرح هذي المقام من عمر راجيه الى كمال الحرم

اعني قوله الثالث والرابع والسابع
سقط من قلم الناسخ
سهو
اعني قوله الثاني والرابع والسابع
سقط من قلم الناسخ
سهو